التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 103 – جهاز الإعلام دائرة تتولى وضع السياسة الإعلامية للدولة لخدمة مصلحة الإسلام والمسلمين، وتنفيذها، في الداخل لبناء مجتمع إسلامي قوي متماسك، ينفي خبثه وينصع طيبه، وفي الخارج: لعرض الإسلام في السلم والحرب عرضاً يبين عظمة الإسلام وعدله وقوة جنده، ويبين فساد النظام الوضعي وظلمه وهزال جنده.

إقرأ في هذا العدد

-الحلّ الليبي- الليبي و القفز على الحقائق
-الذهب: سياسة دولة الخلافة المالية
-آسيا الوسطى وسياسة النهب والسلب
-مجلس سلام بلا غزة وغزة هي الذريعة!
-التنظيم القضائي من خلال مشروع دستور إسلامي
-لماذا يحارب حزب التحرير؟

الأحد 13 شعبان 1447هـ | الموافق لـ1 فيفري 2026 م | العدد 578 | الثمن 1000 مليم | ISBN 2382-2643

كلمة العدد

حتمية الخلافة الراشدة وتهافت العرقيات والعصبيات

لا يمكن أن يكون أبو الحسن الشاذلي قد عنى بقوله: " لو سالمتنا تونس من أهلها ..."، وهو نفسه من كرام أهلها، غير أولئك الذين عميت بصائرهم عن إدراك أن سبب كلّ من الاحتقان السياسي الذي تكاد تنفرد به بلادنا بين البلدان، حين رُجّ بأغلب قادة معارضي السلطة في السجون أمام خمول البقية الباقية خارجها عن أي فعل سياسي، أو تنامي مظاهر التوتر على الناس تبعا لغلاء المعيشة وانعدام الإحساس بالأمان، في ظل أوضاع اقتصادية متردية، أو الانكماش الواضح في نسب النمو، مع صعود خطير في نسب الدين العامّ، أو الاقتراض الخاصّ، كل ذلك ليس إلا لفرض مبدإ فصل الدين عن الحياة، في تعارض كليّ مع مفاهيم الناس، والإصرار على النبش في مفاهيم قد عفا عليها الزمن رغم ما جرّته على البلاد والعباد من مآس، في مجافاة مقيتة لمبدإ الأمة.

وهم أنفسهم، الذين عناهم بتلك المقولة، من ساهموا بتعطيل إرادة أهل تونس في التغيير الجذري وحرف شعار الثورة عن سمو معانيه، وتحويلها إلى مطالب رخيصة تتعلق بالهم الأناني، وبسفساف الأمور، بعد أن أوقدوا جذوة ثورة فتحت للإنسان أفقا للمعالي يخلصه من رجس العبودية. فهم أنفسهم الذين أرضوا الغرب المستعمر وطمأنوه، لدورهم في إهدار جذوة الرصيد الحيوي الذي اكتسبته تونس الثورة، والأبعاد السياسية التي رسمتها أمام الشعوب على طريق التغيير المبدئي، بعد أن كانت بلادنا مجالا خصبا للمؤامرات وحقلا للتجارب الفكرية الشاذة.

وبين المؤامرات الغربية الاستعمارية على ثورة الأمة، وعلى ركنها الأساسي الذي انطلقت منه تونس، والمؤامرات الداخلية التي عملت قوى الردة فيها على ترذيل المفاهيم الثورية وذلك بإدخال البلاد في مطبات الاحتجاجات المطلبية، ووهاد الأعمال المادية تحت مسميات الإرهاب والتي ذهب ضحيتها كثير من خيرة شباب الأمة، دفعت بالرأي العام إلى أن يغرق في زوارب المطالب المعيشية حتى أصبح يساوم على أمنه وقوته اليومي. وهنا وجد بعض المنبتين، في غفلة الجموع المكلومة، مجالا للحذلقة "الفكرية"، فلبسوا لبوس الحكماء للبرهنة على إمكان إحياء الرمم والتبشير بالجيف... في أخطر عملية افتراء، بالحديث عن "واجب وفرض... الوقوف على مشارف ضياع الأمّة وتهاوي صرحها". هكذا بين تحكم التضليل المفاهيمي للمصطلحات السياسية والمعاني اللغوية، تقام اللطميات على طريق لفت نظر الأسياد إلى جاهزيتهم للخدمة عند نهاية صلاحية القائمين اليوم على أمر الناس. فكانت هذه الفسحة فرصة لمخادعة العامة بأن فترة "التحنث" التي مروا بها قد ألهمتهم الحكمة والسداد، فعادوا عبر بريق شعار مصطلح "المراجعة"، والتلويح برؤية بديلة واقعية وطموحة لإخراج البلاد من حالة الانسداد التي تعيشها اليوم. وما ذلك إلا للتغطية على فقدان الثقة لدى الجمهور، بعد كمّ الفضائح الشخصية، واهتزاز المكانة لدى الرأي العام لطغيان المصالح الشخصية بدلاً من الصالح العام، وهو في الحقيقة لا يعدو إلا أن يكون إعادة لإنتاج الفشل.

فالإصرار على إقحام فكرة الوطنية والمواطنة على مفهوم الأمة يربك الإدراك لدى الإنسان، لأن الأمر متعلق بوحدة النظام الذي يتمثل في وحدة مصدر التشريع وكيفية سن القوانين من جهة، حيث أن مفهوم المواطنة يفترض فرية أن كل مواطن يساهم في التشريع، ومن جهة أخرى وحدة الحاكم، وهو بتعبير آخر وحدة الدولة. فالنصوص الشرعية في أمر وحدة التشريع قطعية الثبوت قطعية الدلالة حيث أنها بيّنت بوضوح أن لا محل للبشر في وضع أحكام لتنظيم علاقات الناس، ولا مكان للسلطان في إجبار الناس أو تخييرهم على اتباع قواعد وأحكام من وضع البشر في تنظيم علاقاتهم، فالله هو الذي شرع الأحكام وليس السلطان، وهو الذي أجبرهم وأجبر السلطان على اتباعها في علاقاتهم وأعمالهم، وحصرهم بها، ومنعهم من اتباع غيرها. قال تعالى: (وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ)، وقال تعالى: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ) وقال رسول الله ﷺ: «أن الله فرض فرائض فلا تضيعوها ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها» وقال ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد». هذا ولقد كشف الضوء عتمة الدجى، فأنى لوطنيات اليوم أن تثبت أمام ضباع وسباع الرأسمالية، ولعل في عنجهية ترامب ما يغني عن الشرح؟ ولكنها الهزيمة تفعل بصاحبها ولا يفعله العدو بعدوه.

إيران بين الدبلوماسية الناعمة واستحقاقات الردع
في ظل الاستنفار العسكري الأمريكي

في الذكرى الأولى لاندلاع حرب الخليج عام 1991، سُئل الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب عن أسوأ السيناريوهات التي كانت تقلق واشنطن آنذاك، فجاء سؤاله افتراضيًا: ماذا لو بادر صدام حسين بضرب القوات الأمريكية قبل اكتمال تمركزها في الخليج؟ وكان جواب بوش حاسمًا: «ذلك هو أسوأ سيناريو كنا نخشاه». يستعاد هذا التصريح اليوم، ونحن نتابع مشهد الاستنفار العسكري الأمريكي المتصاعد في الخليج، مقابل ما يبدو ذهولا وجمودًا ينتاب حكام إيران إزاء حشود واستعراضات القوة الأمريكية المتزايدة في الإقليم.

الحشود العسكرية الامريكية

فالولايات المتحدة كثّفت وجودها العسكري خلال الأشهر الأخيرة بصورة غير مسبوقة. إذ أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن نشر مجموعات ضاربة بحرية وجوية متقدمة، في مقدمتها إرسال القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) حاملة الطائرات النووية USS Abraham Lincoln مع مجموعتها القتالية، التي تضم مدمرات مزودة بصواريخ «توماهوك»، إلى بحر العرب والخليج بعد عبورها بحر الصين الجنوبي. كما تعزّز الوجود البحري بوصول قطع إضافية، من بينها المدمرة USS Delbert D. Black، ليصل عدد السفن الحربية إلى ما بين ست وعشر، مع احتمالات بنشر غواصات هجومية.

وعلى الصعيد الجوي والدفاعي، نشرت واشنطن أسرابًا من مقاتلات F-15E Strike Eagles في الأردن، وعزّزت منظومات الدفاع الصاروخي Patriot وTHAAD في قواعد إقليمية، خاصة في قطر، بالتوازي مع تكثيف طلعات طائرات التزويد بالوقود، والقاذفات الاستراتيجية، وطائرات الاستطلاع، فضلًا عن تنفيذ مناورات جوية امتدت لعدة أيام وشملت أكثر من دولة في المنطقة. أما بريًا، فيُقدَّر عدد القوات الأمريكية المنتشرة حاليًا بين 30 و٥٠ ألف جندي في قواعد موزعة على قطر والبحرين والسعودية والأردن وعُمان والإمارات، مع رفع درجات الجاهزية تحسبًا لأي تطورات ميدانية.

ذهول حكام إيران

في المقابل، يعيش حكام إيران حالة ارتباك استراتيجي، وكأنهم فوجئوا بسرعة الاصطفاف العسكري الأمريكي. فخطابهم يعكس رهانًا واضحًا على ضبط النفس وتخفيض مستوى التصعيد، في محاولة لتفادي الضربة أو على الأقل عدم الظهور كطرف بادئ بالهجوم، في وقت تواصل فيه الأساطيل الأمريكية الاقتراب من محيطها البحري، وتزداد الأجواء الإقليمية تشابهًا مع مراحل ما قبل الحروب الكبرى.

الضربة قادمة لا محالة، وهذه أهدافها:

إن حجم الحشود الأمريكية يؤكد أن الضربة العسكرية لإيران قادمة لا محال، ولن تكون عشوائية، بل ستُصمَّم كعملية مركّزة تستهدف ركائز القوة الحيوية للدولة. وفي مقدمتها منشآت تخصيب اليورانيوم في نطنز وفوردو، ومراكز القيادة والسيطرة التابعة للحرس الثوري، خاصة في طهران وأصفهان. كما يُرجّح أن تشمل الضربة قواعد إطلاق المسيّرات والصواريخ الباليستية في غرب البلاد، إلى جانب موانئ ومنشآت النفط والغاز القريبة من الخليج، بهدف إضعاف قدرة إيران على تمويل أي مواجهة طويلة الأمد.

التتمة في الصفحة الثالثة

ملف الأموال المنهوبة...حين تُؤجَّل العدالة
باسم القانون و تُلغى باسم الواقع

للمرء أن يتساءل: لماذا يَبرُزُ ملفّ الأموال المنهوبة ، على مائِدَةِ الحوار بين تَونسَ وفرنسا؟ ولماذا يَحمِلُهُ وزيرُ الشؤون الخارجيةِ، محمد علي النفطي، كقضيّة محوريّة في لقائِه الخميس الماضي بتونس مع الوزيرة الفرنسيّة المعتَمدة لدى وزارةِ الخارجيّة، المكلّفةِ بالفرنكوفونيّة والشراكاتِ الدوليّة، اليونور كاروا، والحال أن الطرف الفرنسي هم من قام بالزيارة لحسابات تعنيه وتهمّ مصالحه الاقتصادية و الجيوسياسية في المنطقة ؟

طرح هذا الملفّ في إطار فرنكوفونيّ يحمل دلالة أنَّ الفرنكوفونية هي باب سياسيّ قبل أن تكون فضاءً لغويّا، ثمّ تحميله إلى فرنسا باعتبارها وجْهَة رئيسيّة لتِلك الأموال الهاربَة و لاعِبا قضائيًّا وماليّا محوريّا يَملِك مَفاصِل التجميدِ والاستردادِ.

إنّ فهم ثقَل هذا الملفّ اليوم، يتطلّب العودةِ إلى الوراء، إلى أَربعةِ أشهُرٍ فَحَسْبُ على سُقوطِ بن علي، حينَ اجتمَعَ العالمُ بقيادة الدول السبعة الصناعية في قمة دوفيل الفرنسية في مايو 2011، تحتَ يافطة "الجواب السياسي على ثورات الربيع العربي"، حينها كانَتِ الفرصةُ ذهبيّة، بل كان الواجبَ الأخلاقيّ والسياسيّ يقتضي تجميدِ ومصادرةِ واسترجاعِ الأموالِ المنهوبةِ التي هَرَبَتْ مع رأسِ النظامِ الفارِّ ومقرَّبيه. لكنّ الواقعَ كانَ مغايرا إذ كانت القمة مِسماراً في نعشِ الثورة ومُشاركةً ضمنيَّةً في طَمسِ أَثَرِ. حيث تحوَّلَ الملتقى إلى ساحة للابتزاز السياسي، حين فرض استمرار النظام الذي طالبت الجماهير بإسقاطه مقابل تعزيز الاستقرارِ الوَهنِ وضَخِّ القُروضِ، في حين ظَلَّ ملفُّ اَستردادِ الأموالِ المنهوبة حبيسَ الخطاب الرمزيِّ والمؤجَّل إلى ما لا نِهايةٍ.

المفارقة المأساوية تكمن في أن النظام الدولي صُمّم ليجعل الديون تُدفع فورًا، بينما حقوق الشعوب المسروقة تُؤجل إلى ما لا نهاية. فالدائن يملك ساعة الإنذار، والمَسروق يُطالَب بالصبر الأبدي.

خارطة طريق الاغتيال المالي

ليست الأموال المنهوبة مجرد أرقام هاربة، بل هي جغرافيا معقدة للجريمة المنظمة بثوب القانون. فهي تتوزع بحسب طبائعها ووظائفها في خزائن العالم، كأنما كُتب لكل فلس منها مصيرٌ مختلف.

ففي فرنسا، يستقر المال "القديم" برزانة، متجسدًا في عقارات باريس والريفيرا وشركات واجهة متجذرة؛ فهو مال النخبة التاريخية التي نسجت علاقات عضوية مع النظام القديم، محتميًا بقدسية الملكية الخاصة وبطء القضاء.

بينما في سويسرا، يكمن المال "الخام" في ودائع بنكية كانت سرِّيتها حصنا منيعاً، وهو غالبًا ثمن رشاوى وعمولات مباشرة، سهل التجميد صعب الاسترجاع.

أما بريطانيا فتمثل الملاذ "الذكي"، حيث تتحول الأموال إلى هياكل قانونية معقدة من صناديق استثمار وشركات أوفشور، نظيفة الظلّ، ملوثة الجوهر، وهي الأخطر لأنها تلبس الفساد ثوب الشرعية. وتلعب إيطاليا دور الممرّ المتوسطي، حيث أموال وسيطة تستثمر في شركات مشتركة قبل أن تعيد تدوير نفسها. ولا تنسى شبكة الملاذات الضريبية من بنما إلى لوكسمبورغ، حيث تختفي الأموال في متاهات قانونية لا تسترجع إلا إذا سقطت الشبكة كاملة.

وإذا تأملنا في تعامل هذه الدول مع الملف، تكشف لنا هوة أخلاقية وسياسية عميقة. فبينما تحركت سويسرا بجدية مبكرة، مجمدة الأموال بمبدأ "الاشتباه المشروع" ولوّحت بإمكانية المصادرة، وقفت فرنسا موقفاً مزدوجاً خطيراً: دعم لفظي للديمقراطية الناشئة، وتعطيل هادئ للملف عبر حصره في متاهات قضائية تقنية واشتراطات مستحيلة، وكأنها تحمي إرثاً من العلاقات والامتيازات. أما إيطاليا فكانت براغماتية، تعاونت عندما تقاطع الملف مع ملفات أمنها الداخلي لمكافحة الجريمة المنظمة. بينما ظلت بريطانيا الحصن المنيع للنظام المالي العالمي، تحمي سرية وهيكلة الأموال الذكية أكثر مما تبحث عن العدالة.

وهكذا، تحول الملف من حق مالي وقضائي إلى أداة للابتزاز السياسي غير المعلن: تعاون مشروط بمسار سياسي "مقبول"، وتساوق خارجي يكافأ بتسهيلات، واستقلال سيادي يواجه بالجمود.

التتمة في لصفحة الثالثة

الحلّ الليبي- الليبي و القفز على الحقائق

قيس سعيد: الحل في ليبيا داخلي ومستعدون لاستضافة مؤتمر جامع.

الخبر: شدد الرئيس قيس سعيد، على أن الحل في ليبيا يجب أن يكون داخليا، معربا عن استعداد بلاده لاستضافة مؤتمر جامع بشأن ذلك. جاء ذلك خلال لقاءين أجراهما سعيد بالعاصمة تونس، مع وزيري خارجية مصر بدر عبد العاطي ، والجزائر أحمد عطاف ، وفق بيانين للرئاسة التونسية، مساء الاثنين 26 جانفي 2026. وشارك عطاف وعبد العاطي الاثنين ، في اجتماع "آلية التشاور الثلاثي بشأن ليبيا" إلى جانب نظيرهما التونسي محمد النفطي. وخلال اللقاءين، قال سعيد إن "الحلّ في ليبيا لا يمكن أن يكون إلا ليبيًا ليبيًا، وتدويل القضايا الوطنية لا يزيدها إلا تعقيدا". وأضاف أن "اللقاءات التشاورية هامة ، ولكن التشاور ليس هدفا في ذاته، بل هو أداة لمساعدة الشعب الليبي الشقيق في تحقيق كافة تطلعاته، وهو الوحيد المُخول لتقرير مصيره بنفسه بمنأى عن أي تدخلات خارجية". كما أكد أن " الليبيين وحدهم القادرون على تحديد اختياراتهم ... وأن لهم من القدرات ما يُمكنهم من وضع الحلول التي يرتضيها الشعب"، مشددا على "تمسك تونس بوحدة ليبيا وأمنها واستقرارها و أعرب عن استعداد تونس "لاحتضان مؤتمر جامع يلتقي فيه الليبيون، ويختارون فيه بكل حرية ما يصبون إليه".

التعليق: عندما قدّم عبد الله باتيلي مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا استقالته إلى الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش في شهر أفريل 2024 عقد مؤتمرا صحفيا عقب استقالته قال فيه: « إن جهود الوساطة التي قام بها واجهت مقاومة عنيدة وقوبلت بتوقعات غير منطقية ولا مبالاة بمصالح الشعب الليبي ». فهو قد إعترف أن القوى المتصارعة في ليبيا لا يهمها مصالح الشعب الليبي ، وإنما يهمها مصالحها فقط ، من بسط النفوذ وسرقة ثروات ليبيا. وأكد ذلك قائلا « نتيجة للتكالب المتجدد فيما بين اللاعبين سواء داخل البلاد أو خارجها على ليبيا وموقعها ومواردها الوافرة زاد من صعوبة الوصول إلى حل ».

وهذه القوى المتكالبة هي الدول الاستعمارية الفاعلة والمتصارعة في ليبيا وهي بالدرجة الأولى أمريكا وبريطانيا ثم تليهما فرنسا، وهناك دول أوروبية كإيطاليا وألمانيا تحاول أن يكون لها مكانة دولية، وأن تلعب دورا، ولكنها ضعيفة التأثير فتسعى لتحقيق مصالحها بالتعاون مع دولة كبرى مؤثرة، بجانب وجود روسي محدود قد أوجدته أمريكا عن طريق عميلها حفتر ليتقوى به ضد النفوذ الأوروبي.

وتتمثل الأزمة في ليبيا بوجود حكومتين، إحداهما حكومة الوحدة الوطنية ، المعترف بها دوليا ، برئاسة عبد الحميد الدبيبة ومقرها طرابلس (غرب) ، وتدير منها كامل غرب البلاد، والأخرى عينها مجلس النواب مطلع 2022 برئاسة أسامة حماد ومقرها بنغازي (شرق)، وتدير منها كامل شرق البلاد ومعظم مدن الجنوب.

و تشرف هذه الدول الاستعمارية الفاعلة والمتصارعة في ليبيا على العديد من المقترحات لمعالجة خلافات بين مؤسسات ليبية تحول دون إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية يأمل الليبيون أن تقود إلى إعادة توحيد مؤسسات البلد الغني بالنفط ، ووضع حد للصراعات السياسية والمسلحة وإنهاء الفترات الانتقالية المتواصلة منذ الإطاحة بنظام حكم معمر القذافي (1969 - 2011). فتدخل الدول الاستعمارية باسم الأمم المتحدة في الشأن الليبي أفقد البلاد سيادتها. فعندما ثار الشعب الليبي ضد الطاغية القذافي عميل بريطانيا قامت الدول الكبرى باستصدار قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ينص على وجوب التدخل العسكري بصورة مباشرة في ليبيا، وخاصة من قبل أمريكا وفرنسا وبريطانيا، بذريعة حماية الشعب الليبي، وما كان ذلك إلا لمنع تحرره والبلاد من قبضة المستعمرين.

إنه قد بات واضحا بما لا يدع مجالا للشك، أن ليبيا الغنية بالثروات الطبيعية والطاقيّة تتنازعها أطراف دولية الأمر الذي جعل من أهل ليبيا وقودا لحرب طاحنة، بل جعل من أراذل الناس ومجرمي الحرب وقادة العصابات مقدّمين على غيرهم في تزعم المشهد السياسي في البلاد.

وبما أنها أزمة نظام فرضه المستعمر يتغذى من واقع الفساد وغياب سلطان الإسلام ويعالج الواقع بغير ما أنزل الله سبحانه لعباده، فإن الطبيعي أن تستمر الأزمات وتتفاقم ، وأن تدخل البلاد في نفق مظلم. فما الحلّ للخروج من واقع الأزمات المتراكمة، والحال أن ليبيا صارت تتجاذبها حكومة في طرابلس، وأخرى في سرت، و ما دامت هناك جهود محمومة ودعوات مشبوهة لفرض ديمقراطية عرجاء باسم الحل الليبي-الليبي الذي يقوم على التوافقات المغشوشة المسمومة ، لتبقى ليبيا بلد المليون حافظ لكتاب الله بين فكّي كماشة، وتغرق في مستنقع الاستقواء بالكافر المستعمر ، كلٌ حسب جهة عمالته، مع أن ملّة الكفر واحدة. قال سبحانه وتعالى: " ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا " (النساء-141)

إنه لا سبيل لإنقاذ ليبيا إلا بإعادتها إلى حضن الأمة الإسلامية باستعادة سلطان الإسلام ، وإخراجها من حضيرة الاستعمار ، ومن التبعيّة المذلّة لنفاق المجتمع الدولي ومنظماته.

بقلم أ.محمد زروق

الذهب: سياسة دولة الخلافة المالية

إن النظام الاقتصادي يختص أساساً بعملية إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها، أما الاقتصاد السياسي فهو كيفية إدارة هذه العملية. أما النظام المالي فهو ليس بالضرورة جزءاً من النظام الاقتصادي، والنقود هي أداة مقياس منفعة السلعة والجهد في عملية الإنتاج والاستهلاك، وعرفت النقود بأنها المقياس الذي تقاس به قيمة السلع والجهود بين المنتجين والمستهلكين.

لم يترك الإسلام النظام المالي بدون تحديد، بل ربطه بوحدة معينة من النقد هي الذهب والفضة. لقد أقر رسول الله ﷺ التعامل بالدينار الذهبي والدرهم الفضي كما كان يفعل العرب في مكة المكرمة، كما أقر مقدار وزن الدينار الذهبي الذي تداوله تجار قريش في معاملاتهم في مكة وأصبح المقياس النقدي للتبادل التجاري كما جاء في حديث رسول الله ﷺ عن ابن عمر: «المكيال مكيال أهل المدينة، والوزن وزن أهل مكة». واعتبار الإسلام الذهب والفضة قاعدة للعملة واضح بالأدلة التالية:

إن الإسلام حينما نهى عن كنز المال، خص الذهب والفضة بالنهي، مع أن المال هو كل ما يتمول، فالأرض والماشية والحبوب مال كالذهب والفضة. فتحريم كنز الذهب والفضة يرجع إلى كونهما أساس العملة النقدية في الدولة الإسلامية. ربط الإسلام الذهب والفضة بأحكام شرعية ثابتة لا تتغير كالدية مثلا. لقد عين رسول الله ﷺ الذهب والفضة نقداً في المعاملات كالبيع والمهر وغيرها. عندما فُرضت زكاة النقد، حدد الإسلام الحد الأدنى من الذهب والفضة.

أحكام الصرف التي جاءت في معاملات النقد، إنما جاءت بالذهب والفضة وحدهما. وعليه فإن العملة في الاقتصاد السياسي الإسلامي ستكون هي الذهب والفضة أو مبنية عليهما. وسوف تشهد الدولة الإسلامية القادمة عودة حاسمة لمقياس نقدي صلب قائم على الذهب والفضة. ولا يعني ذلك استبعاد أشكال التبادل الأخرى، بل يمكن تبادل منتجات بمنافع ومنتجات أخرى عن طريق المقايضة على أساس قيمتها. فمقياس الذهب والفضة ينطبق على النقد والتبادل النقدي فقط.

إن التعامل بالنقد على أساس الذهب والفضة هو حكم شرعي لا يجوز تعديه من التنفيذيين بالدولة، وغير معرّض لأحوال السوق والتقلبات الدولية، كما هو الحال في ظل الرأسمالية، حيث تعرض مقياس الذهب إلى عدة نكسات، حتى بعد أن توافق المجتمع الدولي على نظام الذهب وجعله أساساً للعملة في نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية.

إن استعادة نظام الذهب من قبل دولة الخلافة يجعل العالم يثق في السياسة الاقتصادية في الإسلام وفي نظامه المالي. وخصوصاً أن العالم اليوم يعاني من أساليب المستعمرين الرأسماليين، الذين اتخذوا النقد وسيلة من وسائل الاستعمار الاقتصادي والمالي، وحولوا نظام النقد إلى أنظمة أخرى، لا تستند إلى الذهب والفضة، مما جعل النظام المالي متغيراً وغير ثابت، وغير مستقر، فتسبب النظام الرأسمالي في أزمات اقتصادية عالمية. ومنذ عام 1971 حين أعلنت أمريكا أحادياً وقف العمل بنظام الذهب وإلغاء اتفاقية بريتون وودز، بات الدولار الأساس النقدي في العالم، وأداة التحكم في السوق المالية الدولية، والهيمنة عليها وبالتالي فإن الخروج على نظام هيمنة الدولار والعودة إلى نظام الذهب سوف يصطدم بالهيمنة الأمريكية. وحين صرح الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي سنة 2008 قائلاً: "لا بد أن نعيد التفكير في النظام المالي من أساسه، كما حصل في بريتون وودز"، ورئيس الوزراء البريطاني السابق غوردون براون "نحن نحتاج لاتفاقية بريتون - وودز جديدة، لبناء صرح مالي عالمي للسنوات القادمة" لم يَرُقْ ذلك للأمريكان. وذلك لأن أمريكا تملك أسواقا مالية عملاقة تقدر بمئات التريليونات من الدولارات، ويفوق عدة مرات احتياطي الذهب في العالم كله. ويعتبر ذلك الغنى الفاحش – الافتراضي - أخطر عقبة في طريق عودة نظام الذهب. حيث يقدر مخزون الذهب في العالم كله بـ 150,000 طن، وإن أخذنا بسعر الذهب الحالي تقريبا 1150 دولار، تكون قيمة الذهب بالدولار 5،4 ترليون دولار، وهذا أقل من قيمة ديون أمريكا الخارجية، والتي تقدر بـ 22 ترليون دولار، وتمتلك الولايات المتحدة أقل من 8,200 طن من الذهب، قيمته أقل من 300 مليار دولار، ولا يكفي هذا المخزون لتغطية 2٪ من ديونها، وهكذا، وضعت أمريكا سداً منيعاً مرتفعاً، في طريق عودة نظام الذهب.

بالإضافة إلى تحدي الهيمنة الأمريكية فإن دولة الخلافة سوف تعالج ثلاث قضايا أساسية حين اعتمادها نظام الذهب في سياستها المالية:

احتياطي الذهب والفضة في الدولة والحيلولة دون تسربه إلى الخارج

العملة المتداولة بين الناس

حين قيام دولة الخلافة سعر الصرف مقابل عملات الدول الأخرى

أما احتياطي الذهب والفضة فالبلاد الإسلامية غنية بهذين المعدنين فيوجد أكثر من 5000 طن من الذهب الاحتياطي في البلاد الإسلامية غير المناجم الموجودة بكثرة. إلا أن إصدار النقد ليس بالضرورة مرتبطاً بكمية الذهب والفضة. إذ إن الدينار مثلا يمكن أن يقسم إلى 100 أو 1000 أو 10000 وحدة أو غيرها. فالدينار الذي يقابل 4,25 غرام ذهب يمكن أن يقابله أجزاء كثيرة. والذي يحدد هذا الكم هو القوة الشرائية للدينار والتي تعتمد بدورها على إنتاجية الدولة، ما يحتم على الدولة أن ترفع قدرتها الإنتاجية إلى أقصى حد.

أما العملة المتداولة بين الناس حين قيام الدولة فتعمل الدولة على استمرار العمل بها إلى فترة محددة بحيث يتم جمع النقد الحالي في مصرف الدولة. ولا يتم مبادلة العملة المتداولة قبل قيام الدولة بنقد دولة الخلافة بأي حال وذلك لعدم وجود قيمة محددة للعملة، ولكن يسمح بتداولها للمعاملات لفترة محددة تحددها الدولة حين قيامها.

أما سعر الصرف مقابل العملات الأخرى، فالدولة تحدد سعر صرف عملتها بناء على سعر الذهب في الأسواق العالمية. فلو كان سعر غرام الذهب 30 دولارا مثلا، فتكون قيمة الدينار حوالي 130 دولارا. ومع ذلك فإن الدولة في سياستها التجارية الخارجية ستعتمد على تبادل السلع والخدمات بدلا من شرائها. فمثلا تزود الصين بالغاز أو النفط مقابل تكنولوجيا تحلية الماء مثلا. وبالتالي فإن سياسة الدولة تقوم على الحفاظ على ثروتها من الذهب وعدم تسربه للخارج.

ومن أجل التمكن من القيام بسياستها المالية على الوجه المطلوب يتعين على الدولة أن تعمل على تحقيق اكتفاء ذاتي في القضايا الأساسية كالغذاء والصحة والتعليم والسلاح. ثم إنها في كل ذلك تتصرف تصرفا مبدئيا يتبع أحكام المبدأ ولا يتذبذب بين مصالح آنية متغيرة.

كتبه د. محمد الملكاوي

آسيا الوسطى وسياسة النهب والسلب

يُعَدّ مشروع سكة حديد الصين - قرغيزستان - أوزبيكستان من أكبر المشاريع الاستراتيجية في آسيا الوسطى، ويهدف إلى ربط مدينة كاشغر غرب الصين بقرغيزستان، ثم بأوزبيكستان وصولاً إلى مدينة أنديجان، ليكون ممراً دولياً مهماً للتجارة والنقل بين الصين وآسيا الوسطى وأوروبا.

يبلغ الطول الإجمالي للخط حوالي 523 كيلومتراً، منها نحو 213 كيلومتراً داخل الصين، ونحو 304 كيلومتر داخل قرغيزستان، وجزء قصير داخل منه داخل أوزبيكستان للربط مع الشبكة القائمة. وتُقدَّر الكلفة الإجمالية للمشروع حوالي 4,7 مليار دولار أمريكي، ويتم تمويله على النحو التالي: نحو 2,3 مليار دولار تُقدَّم على شكل قروض طويلة الأجل من بنوك صينية، وعلى رأسها بنك التنمية الصيني وبنك التصدير والاستيراد الصيني. ونحو 2,3 مليار دولار تموَّل عبر رأس مال شركة المشروع المشتركة. وتوزَّع الحصص على النحو التالي: الصين 51٪، قرغيزستان 24,5٪، أوزبيكستان 24,5٪.

وقد بدأ تنفيذ المشروع رسمياً بتاريخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2024، ومن المخطط أن يستغرق بناؤه حوالي 5 سنوات. وتم تمويله في هذه الأيام.

يشمل المشروع أكثر من 50 جسراً، وحوالي 29 نفقاً وذلك بسبب الطبيعة الجبلية الصعبة، خاصة في قرغيزستان.

ويهدف هذا الخط الحديدي إلى تقليص زمن نقل البضائع بين الصين وآسيا الوسطى وأوروبا، وتقليل الاعتماد على الممرات التقليدية عبر روسيا، وتعزيز دور قرغيزستان وأوزبيكستان كمراكز عبور إقليمية، ودعم مبادرة الحزام والطريق الصينية.

هذا المشروع ليس مجرد سكة حديد، بل ممر اقتصادي وجيوسياسي مهم، تموّله الصين بدرجة كبيرة عبر القروض ورأس المال، بينما تشارك قرغيزستان وأوزبيكستان بحصص أقل، مع تحمّل بعض الأعباء المالية على المدى الطويل.

تعمل الصين على الاستحواذ تدريجياً على مناجم آسيا الوسطى، ولا سيما المعادن النادرة والثروات المعدنية، وتقوم ببناء خطوط سكك حديدية بوتيرة سريعة جداً بهدف نقل هذه الموارد إلى خارج المنطقة. ولهذا الغرض جلبت الصين عشرات الآلاف من العمال من داخلها لتنفيذ هذه المشاريع.

تتعرض ثروات آسيا الوسطى للنهب والسلب والتقاسم بين أربع قوى كبرى، هي روسيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث تُستخرج هذه الثروات وتُصدَّر في صورتها الخام دون تحقيق قيمة مضافة حقيقية لدول المنطقة.

وعلى الرغم من امتلاك بلاد آسيا الوسطى ثروات هائلة، فإن أكثر من عشرة ملايين من أبنائها القادرين على العمل يعيشون منذ أكثر من خمسةٍ وثلاثين عاماً عمّالاً مهاجرين في الخارج، يعانون الذلّ والاستغلال كأنهم عبيد.

بقلم أ.أحمد هادي

تتمة:إيران بين الدبلوماسية الناعمة واستحقاقات الردع في ظل الاستنفار العسكري الأمريكي

ولا يُستبعد كذلك استهداف شبكات الاتصالات العسكرية ومخازن الأسلحة في مناطق مثل الأهواز وكرمنشاه وبندر عباس.

لا تستنسخوا خطأ صدام حسين

ويعيد هذا السيناريو العسكري طرح سؤال جوهري حول مدى كفاية سياسة «الدبلوماسية الناعمة» التي تعتمدها طهران حاليًا لحماية كيانها، إذ إن الحروب لا تُحسم بالنوايا وحدها، والتاريخ العسكري يُظهر أن التردد في اتخاذ القرار المناسب تجاه القضايا المصيرية قد يكلّف الدول أثمانًا وجودية باهظة.

ورغم تأخر المبادرة، لا تزال إيران تمتلك هامشًا معتبرًا من الخيارات التي قد تمكّنها من استعادة زمام المبادرة. فالمباغِت غالبًا ما يحظى بالأسبقية ويفرض إيقاع المعركة. ومن هذا المنطلق، يُفترض بطهران ألّا تكرّر خطأ صدام حسين حين ترك الولايات المتحدة تستكمل تمركزها وتختار توقيت الضربة، وهو ما انتهى بتدمير قواته وسقوط نظامه.

الخيارات المتاحة:

ويتمثل الخيار الأول في توجيه ضربة مباغتة تستهدف القواعد الأمريكية في المنطقة، لا سيما المواقع ذات الأهمية الاستراتيجية في الخليج والعراق والأردن وسوريا، إضافة إلى الهدف الأكثر حساسية في المنطقة، وهو كيان يهود، باعتباره ذراعًا متقدمة للنفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. أما الخيار الثاني، فيرتبط بفرضية امتلاك إيران قدرة نووية فعلية. ففي منطق «حرب الوجود»، يصبح إظهار هذه القدرة الردعية ضرورة، وعدم إبقائها في دائرة الغموض الكامل. وقد يتحقق ذلك عبر استخدام محدود ومدروس ذي طابع رمزي، أو من خلال إجراء تجربة نووية علنية تحمل رسالة سياسية وعسكرية واضحة مفادها أن أي هجوم عليها سيقابَل برد شامل ومكلف. ويستند هذا المسار إلى تجربة كوريا الشمالية، التي نجحت، عبر تسريع برنامجها النووي وتطوير صواريخها العابرة للقارات، في فرض معادلة ردع جديدة أجبرت واشنطن على التعامل معها بحذر وواقعية أكبر.

إن إيران اليوم أمام لحظة مفصلية: إما الاستمرار في سياسة المراوغة الدبلوماسية في ظل حشد أمريكي غير مسبوق، بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر فقدان القدرة على الردع، وإما الانتقال إلى تبنّي سياسة ردع جدية وفعالة تُربك الخصوم وتعيد تشكيل ميزان القوى في الإقليم.

وفي هذا السياق، يظهر بوضوح الحاجة لطاقات الأمة في مواجهة الوحش الأمريكي، فالمشاريع القطرية التي افرزتها اتفاقية سايكس بيكو أضعفت الامة وجعلت المبادرة بيد الدول الكبرى العدوة للاسلام والمسلمين، لذلك كان لا بد لايران أن تتجاوز حدود سايكس بيكو وأن لا تكتفي بسياسات الاحتواء. بل عليها توسيع جغرافيا الصراع إلى الفضاء الإقليمي حيث يترسخ النفوذ الأمريكي.

فالمواجهة، وفق هذا المنظور، لا تُدار من داخل الحدود القطرية، بل عبر توسيعها باتجاه تفكيك بنى الهيمنة الخارجية، وذلك بإسقاط الأنظمة العميلة وتحرير شعوب المنطقة من العصابات الحاكمة التي استولت على مقدرات الامة وعطلت طاقاتها، وفتح أفق لتحول تاريخي يُستعاد فيه سلطان الأمة وتتحرر إرادتها، وتنطلق من حينها لكنس الوجود الامريكي وربيبتها كيان يهود من المنطقة كلها. واللحظة اليوم تاريخية وتفرض على إيران خيارًا واضحًا: إما أن يتحركوا ضمن هذه الخيارات وإلا سيكون الندم ولات حين مندم.

إن هذه الخيارات تحتاج إلى رجال دولة، يملكون إرادة قوية تستند إلى عقيدة الامة ومشروعها الحضاري، فعسى الله أن يكرم المسلمين عاجلا بقيام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي ستعيد الامور إلى نصابها، وذلك بجمع طاقات الامة وتطهير المنطقة من النفوذ الأجنبي وتحرير الارض المباركة فلسطين.

أسامة الأسعد

مجلس سلام بلا غزة وغزة هي الذريعة!

بقلم: الأستاذ عبد الله النبالي

في عالم أنهكته الحروب، تبدو كلمة "السلام" مغرية بما يكفي لثعلّق فوقها أوسع المشاريع وأكثرها غموضاً. وحين تُستدعى غزة، الجريحة والمنهكة، لتكون عنواناً لمجلس دولي جديد، يتهيأ للمرء أن العالم أخيراً قرر أن ينصت إلى الألم. لكن المفارقة الصادمة أن غزة، التي قُدِّم المجلس باسمها، غابت تماماً عن ميثاقه.

فلا ذكر لقطاع غزة، ولا توصيف لمعاناته، ولا إشارة للمجازر التي ارتكبت فيه، ولا تحديد لمسؤوليات من دمّره. وكأن غزة لم تكن سوى كلمة عبور، ذريعة لتمرير كيانٍ دولي جديد، لا يتحدث عن المأساة بقدر ما يعيد هندسة العالم من فوقها.

لقد أعلن عن "مجلس السلام" بوصفه إطاراً لإعادة إعمار غزة، ثم ما لبث أن كُشف ميثاقه ليحمل مهام أوسع: إدارة النزاعات المسلحة في العالم، وصناعة الاستقرار، وإعادة الحكم الرشيد. وهنا تبدأ الأسئلة الثقيلة بالظهور: متى تحوّل إعمار منطقة مدمّرة إلى بوابة لإعادة تشكيل النظام الدولي؟ ومن الذي منح طرفاً غارقة يداه بالدماء حق تعريف السلام، وتحديد ساحاته، واختيار أعضائه؟ وكيف بمن يموّل الحروب بالسلاح ويغذي الصراعات العالمية ويؤجج نارها أن يلبس عباءة السلام؟!

الميثاق لا يخفي بنيته الحقيقية، فالرئيس ليس مجرد منسّق، بل سلطة عليا: يختار الأعضاء، ويعيّن التنفيذيين، ويفسّر النصوص، ويمتلك حق النقض، بل ويملك وحده قرار حلّ المجلس أو تمديده. فنحن اليوم لسنا أمام منظمة دولية بالمعنى المعروف سابقا وإن كانت صنيعة جهات استعمارية، بل أمام مركز قرار شخصي مُقنّع بلغة قانونية، يأمر فيه ترامب وينهى وكأنه فرعون هذا الزمان يرى العالم في ملكه والأنهار تجري من تحته.

بهذا المعنى، لا يبدو المجلس امتداداً للنظام الدولي، بل بديلاً عنه. فالأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والقانون الدولي، وكل ما راكمته البشرية من أعراف بعد الحروب الكبرى، يستبدل بها هيكل جديد يُودَع ميثاقه في واشنطن، وتُدار مفاصله بإرادة واحدة، وكأنه إعلان عن نهاية مرحلة، وبداية مرحلة جديدة يقبع فيها العالم تحت رحمة القوة الأمريكية وجبروتها.

الأخطر في الميثاق ليس فقط تركيز السلطة، وإنما تحويل آلام الشعوب ودمائهم إلى صفقات تجارية، حتى يغدو الدم المسفوك مادة للتفاوض، وسهما على شاشة البورصة العالمية، يدر الأموال الفائضة إلى خزينة المتنفذين والمجرمين، وهنا فعلا يتحول استقرار العالم إلى اضطراب وجحيم، وكأن العالم يُقال له بوضوح: من يملك المال يشارك في صناعة السلام، ومن لا يملك، يكتفي بتلقي نتائجه.

أما غزة، صاحبة الجرح المفتوح، فحُصرت في "لجنة تكنوقراط" تدير الشأن اليومي دون سيادة، ودون قرار سياسي، ودون ضمانات! تدار الحياة، لكن لا تدار القضية! يرمم الركام، لكن لا يسأل من الذي هدم! وهكذا يفصل الألم عن سببه، وتعالج النتائج بينما يحمى الجاني من المساءلة.

وحين تتصدر مشهد "السلام" وجوه ارتبطت تاريخياً بإدارة أزمات الشرق الأوسط لا بحلّها، يصبح السؤال أكثر إلحاحاً: هل يُصنع السلام بالأدوات ذاتها التي صاغت الخراب؟

هذا المجلس، في جوهره، لا يعالج مأساة غزة، بل يستخدمها كنقطة انطلاق لنظام عالمي جديد، عالم تدار فيه النزاعات والصراعات كصفقات تجارية، وتمنح فيه القوة غطاء قانونياً خاصاً بها حتى غدا العالم يسير نحو الفوضى المقننة، عالم يقال فيه للدول لا بقاء إلا للأقوى ولا استقرار إلا لمن يدفع!

ولما وصل العالم اليوم لهذه المرحلة، وهو يدار من مركز واحد، ويختزل في إرادة واحدة، ويجبر على الانصياع لقوة لا تخضع لقانون، وتمارس عليه قوة السيف والغطرسة، إنما يعيد إنتاج اللحظة ذاتها التي سبقت سقوط الإمبراطوريات الكبرى.

فالتاريخ لا يسير في خط مستقيم. والإمبراطوريات، حين تبلغ ذروة شعورها بالقدرة المطلقة، تكون قد بدأت فعلياً مسار أفولها. هكذا كانت فارس، وهكذا كانت الروم، وهكذا كانت كل قوة ظنّت أن العالم يمكن أن يدار بالسيف وحده أو بالقانون المصنوع على مقاسها.

حتى جاء الإسلام والمسلمون فهدموا إمبراطوريتي فارس والروم وقضوا على الاستبداد، والعبودية والتبعية ورسموا العدل في ربوع العالم، حتى وقف ربعيّ بن عامر رضي الله عنه، أمام رستم قائد فارس ليسطر كلمات تنجي العالم كله من إجرام الفراعنة والمتكبرين: "نحن قوم بعثنا الله لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة".

فالعالم اليوم لا ينقذه مما هو فيه ولا يعود له استقرار ولا كرامة ولا عدل إلا بالإسلام ودولة الإسلام؛ الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة القائمة قريبا بإذن الله.

تتمة:ملف الأموال المنهوبة...حين تُؤجَّل العدالة باسم القانون و تُلغى باسم الواقع

فالإشكال ليس في رفض الغرب للعدالة، بل في رغبته أن تكون هذه العدالة تابعة، وليست حقاً سيادياً خالصاً.

بين حجم النهب وسراب الاسترداد

بناءً على البيانات المتوفرة، إليك بالأرقام نسب الأموال المنهوبة في تونس:

- تقدير منخفض: 23 مليار دولار (منظمة الشفافية المالية التونسية)
- تقدير مرتفع: 60 مليار دولار منذ 1960، منها 20 مليار دولار في عهد بن علي (منظمة "غلوبال فينينشيال إنتغريتي") أي ما يقارب 180ألف مليار تونسي.

اعتمادًا على التقدير (المنخفض) 23 مليار دولار تكون النسب كالآتي :

- الأموال المسترجعة: 29,05 مليون دولار أي بنسبة 0,126٪
- الأموال الضائعة: 22,97 مليار دولار أي نسبة 99,874٪
- يعني من كل 10,000 دينار نهب، تم استرجاع 12,6 دينار فقط

النسب المسترجعة تقل عن 2٪ من إجمالي الأموال المنهوبة، وهي تعكس حجم الكارثة الاقتصادية التي تعيشها تونس، حيث ضاعت معظم ثرواتها في الخارج نتيجة للفساد السياسي والانهيار القيمي.

مسار ملف الأموال المنهوبة مرّ هو الآخر بخط زمني حاسم، حيث أضيعت الفرصة الذهبية بين عامَي 2011 و2013 بسبب تشابك الشبكات الخارجية مع عجز الدولة الانتقالية المشلولة، ثم حلّت مرحلة 2014–2019 التي جرى فيها التضحية بالعدالة لتحقيق استقرار هشّ، فتحولت الشبكة السياسية إلى حامية لأصول النظام القديم تحت غطاء التوافق. لينتقل الملف في المرحلة الحالية إلى دائرة الخطاب السيادي الجريء الذي افتقد الأدوات الفعّالة، فبات توظيفه تعبويًا أكثر من كونه إجراءً قضائيًا ملموسًا.

اليوم، تعود السلطة لإثارة هذا الملف المُعقّد، لا لأنّ الطريق إلى استرجاعه قد وُطّد، بل كورقة ضغطٍ سياسيةٍ، تُقدّم كـ"تنازلات" في المفاوضات الخفية. إنها محاولةٌ لتحميل الخارج–وخصوصًا الشريك الذي يدّعي الدعم – مسؤولية مشتركة أمام الرأي العام، وكشف تناقضه بين خطاب الدعم وممارسة الحماية.

الخلاصة الصادمة هي أن جزءًا من المال لا تريد نخب محلية استرجاعه لأنه قد يفكك شبكات ما زالت فاعلة.

العدالة المفقودة من منظور السياسة الشرعية

إذا قارنا المنظور الإسلامي لمكافحة الفساد مع النماذج الدستورية للدولة الحديثة ، نجد فجوة حضارية وقانونية هائلة. ففي الوقت الذي تُلغي أحكام الإسلام الحصانة بمختلف أشكالها وتجعل المحاسبة فورية وشاملة، تحوّلت الحصانات في النظم الحديثة إلى دروع للإفلات، وأصبحت الإجراءات المعقدة والبطء القضائي أداة لاستنزاف الملفات حتى موتها القانوني. كما أن المال العام تحوّل من حق جماعي مقدس، كما هو في الإسلام، إلى مجرد مورد إداري يمكن التلاعب به أو التسوية بشأنه. وهذا الفصل بين الأحكام الشرعية و العمل السياسي، وتقديس الإجراءات على حساب العدالة، هو ما جعل النموذج الحداثي قابلاً للاختراق، وخدم في النهاية مصالح الأقوى، بينما بقي النموذج الإسلامي الصارم مخيفًا لكل النخب لأنه لا يساوم على المال العام ولا يعترف بالحصانة ولا يفاوض باسم الاستقرار المؤقت.

إذا كان المال العام في المنظور الإسلامي أمانةً في عنق الحاكم، وليس ملكًا للسلطة ولا غنيمةً لها، فإن أي تساهل في محاسبة الفساد هو خيانة لتلك الأمانة، ومشاركة معنوية في الجريمة. فالحكم الشرعي القاطع هو "عدم الإفلات من العقاب"، حيث لا حصانة لحاكم أو وزير أو رجل أعمال مقرّب، لأن التفريق بين الناس في المحاسبة هو فساد للحكم ذاته. لأن الفساد من كبائر الذنوب السياسية التي لا تُكفّر بالتوبة الجزئية ولا بالعفو السياسي، بل تحتاج إلى محاسبة شاملة تبدأ باستقلال القضاء الذي لا يخضع لسلطة ولا ينتظر تعليمات، بل يبادر قضاء الحسبة برفعه وتتولاه محكمة المظالم إذا كان طرف المتقاضين من الحكام أو من موظفي الدولة.

إن كل "مصالحة اقتصادية" بلا محاسبة هي، شرعًا، باطلة، وسياسيًا، قنبلة مؤجلة. فالعفو يكون بعد العدل، وليس بديلًا عنه. لذلك، فإن فشل النظام في تونس في محاسبة الفاسدين ليس مجرد عجز إداري، بل هو اختيار سياسي مخالف لمقتضيات العدل الشرعي والسياسي معًا، ومؤشر على اهتزاز الشرعية واستمرار الانهيار. والقاعدة الحاكمة هنا هي أن الدولة التي لا تحاسب الفاسدين، تُحاسَب هي بالتاريخ والانهيار.

ختامًا:

لقد كشفت رحلة الملف، من دوفيل إلى اليوم، أن معركة استرداد الأموال المنهوبة ليست معركة قضائية أو مالية فحسب، بل هي معركة وجودية حول مفهوم الدولة والعدالة والسيادة. الواقع التونسي لا يشذّ في شيء عن سائر البلاد الإسلامية، في غياب الإسلام عن الحكم والتشريع بعد سقوط دولة الخلافة سنة 1924م، حين ضاعت هيبة المسلمين وسُلبت أموالهم، ونُهبت ثرواتهم، وانتهكت أعراضهم حتى صاروا كالأيتام على موائد اللئام. إن الدولة في الإسلام ليست كيانًا سياسيًا فحسب، بل هي الحاضنة التي تُطبّق شرع الله، وتحرس دعوته، وتنشر نوره في أرجاء الأرض. كما أن الجسد بلا روح جثةٌ هامدة، فالأمة بلا خلافةٍ تفقدُ روحها وهويتها، وتصير أشتاتًا تُداس كرامتها، وتُهدر مقدساتها. . السؤال المصيري الذي يظل مطروحًا: هل سنختار بداية المعركة من الأعلى، بكسر أول حلقة في شبكات الحماية، أم ستكتفي بكشف الحلقة الأضعف، ليبقى التيه متواصلًا، والمال غائبًا، والعدالة غاية لا تدرك؟

بقلم أ.ياسين بن يحيى

إقامة الخلافة هي قضية المسلمين المصيرية مقتطف من كلمة أمير حزب التحرير

أيها المسلمون.. أيتها الجيوش في بلاد المسلمين: إن إقامة الخلافة هي قضية المسلمين المصيرية.. وإننا مطمئنون بنصر الله، وبعزة الإسلام والمسلمين، وبعودة الخلافة الراشدة المجاهدة، والقضاء على كيان يهود المحتل لفلسطين، وفتح روما كما فتحت القسطنطينية وأصبحت دار إسلام "إسطنبول".. نحن مطمئنون بذلك حتى وإن قال الكفار والمنافقون ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ غَرَّ هَؤُلَاءِ دِينُهُمْ﴾ فإن كل ذلك من نصر للمسلمين هو في وعد الله سبحانه ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ وبشرى رسوله ﷺ بعد هذا الملك الجبري الذي فيه نعيش «ثمَّ تكونُ مُلْكاً جَبْرِيَّةً فتكونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أنْ تكونَ ثمَّ يَرْفَعُهَا إذا شَاءَ أنْ يَرْفَعَهَا ثمَّ تكونُ خِلافَةً عَلَى مِنهَاجِ النُبُوَّةِ ثمَّ سَكت» مسند أحمد.. فالخلافة لا بد عائدة بإذن الله.. ولكنها تحتاج إلى عمل جاد مجد لقيامها، فإن سنة الله العزيز الحكيم اقتضت أن لا ينزل علينا ملائكة من السماء تقيم لنا خلافة، وتحقق لنا وعد الله القوي العزيز وبشرى رسوله ﷺ ونحن قعود دون حراك، بل ينزل لنا ملائكة تساعدنا ونحن نعمل بجد واجتهاد وصدق وإخلاص... ومن ثم يحقق الله لنا النصر، والفوز في الدارين، وذلك الفوز العظيم.. وإن حزب التحرير يعمل بجد لها، ويستبشر بقرب قيامها، فسارعوا أيها المسلمون، سارعوا يا أهل القوة، التحقوا بالدعوة والنصرة، وسارعوا إلى إقامة الخلافة مع الحزب، لا أن تشهدوها منه فحسب، فإن النصر بإذن الله قريب ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْراً﴾، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾.

التنظيم القضائي من خلال مشروع دستور إسلامي

مداخلة الأستاذ مصطفى كُوجامانباش .المحامي من تركيا. في مؤتمر

القضاء بين منظومة القانون الوضعي و منظومة التشريع الاسلامي

يعتبر القضاء من أهم الآليات التي تشكل الأساس الذي يقوم عليه عدل أي دولة، والنظام القضائي في الإسلام يملك بنية فريدة خاصة به.

أولاً: لننظر إلى تعريف القضاء في الفقه الإسلامي: "هو الإخبار بالحكم على سبيل الإلزام"، فهو يفصل الخصومات بين الناس أو يمنع ما يضر حق الجماعة، أو يرفع النزاع الواقع بين الدولة (الحكام والموظفين) والرعية. وبناءً على ذلك، فإن مهمة القضاء هي بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بالنزاعات أو الخصومات بشكل يكون مُلزمًا للأطراف. النقطة الأكثر أهمية هنا هي أن مصدر شرعية القضاء هو الشرع وحده. فمصدر الحكم ليس القوانين البشرية كما هو الحال في عصرنا، بل هي الأحكام الشرعية المستنبطة من مصادر الأدلة الشرعية.

ثانيا: إن اختلاف الممارسات القضائية الحالية من بلد إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى، بل من محكمة إلى أخرى، وتغيرها تبَعاً للمكان والزمان والظروف، يتعارض مع العقل والعدالة والعقيدة الإسلامية. لأن فطرة الإنسان، واحتياجاته العضوية والغريزية، والمفاهيم الأساسية للسلوك والجريمة، لا تتغير في الإسلام. فالقتل جريمة في كل زمان وعصر ومكان. ومن الواضح أن تعريفات الجرائم وشروطها وعقوباتها، وميزان العدالة باختصار؛ سيكون متناقضاً وغير عادل عندما يُترك للعقل البشري. وهذا سببٌ رئيسيٌّ يقوم عليه إخفاق الممارسات القضائية الحالية في تحقيق العدالة. لذلك، لا بد من تحرير ميزان العدالة الذي يحدد الجرائم والعقوبات المناسبة وأحكام التقاضي ونظام القضاء من عجز العقل البشري، وتحديده من قبل الله الحكيم الخبير الذي خلق الإنسان والحياة والكون، ويعلم ما يصلح له علماً مطلقاً لا يتطرق إليه نقصٌ ولا عجزٌ ولا تناقض. وهذا هو أساس القضاء في الإسلام.

في هذا الإطار، يختلف النظام القضائي في الإسلام اختلافًا كليًا عن الأنظمة القضائية الحديثة، وهو مبني على ثلاث مؤسسات أساسية ذات وظائف وخصائص مختلفة:

القضاء (المحاكم العامة):
هي المحاكم التي تفصل في الخصومات بين الناس في المعاملات والعقوبات. أي تنظر في موضوعات قضايا المحاكم الجزائية والمدنية الحالية. وتقبل فيها أدلة البينات والأيمان في مجلس قضاء، يحكم فيه قاضٍ واحدٍ، يمكن أن يكون معه قضاة آخرون بصفة مستشارين.

الحِسبة (قضاء الحق العام):
هي المؤسسة التي تنظر في الأفعال التي تضر بالحق العام مباشرة والتي لا يوجد فيها مدعٍ محدد. والمُحتسب، هو قاضيً الحِسْبَةِ أو قاض السوق، يتمتع بصلاحية النظر في المخالفات التي تضر حق الجماعة، ويصدر الأحكام فيها وينفذها على الفور. فيمنع الغش في السوق أو يمنع خوارم المروءات والأخلاق وكل ما يخل بالنظام العام على سبيل المثال، دون الحاجة إلى مُدعٍ، ولا مجلس قضاء. وأهم ما يميز هذا النوع من القضاء هو قدرته على معالجة المشكلة في مكانها وإصدار الحكم فيها وتنفيذها على الفور، بواسطة قوة الشرطة التابعة له.

المظالم (المحكمة العليا):
مهمتها النظر في النزاعات بين الدولة والرعية، والجرائم التي ترتكبها الدولة ضد رعاياها، والجرائم التي يرتكبها موظفو الدولة بمن فيهم الخليفة. يتمتع قاضي المظالم بسلطات استثنائية. ينظر في النزاعات الناشئة عن تفسير نصوص الدستور والقوانين، ومدى مطابقة الضرائب التي تفرضها الدولة للشريعة الإسلامية، وأفعال جميع موظفي الدولة من الرئيس إلى أدنى موظف. الأهم من ذلك، يحق لمحكمة المظالم عزل أي حاكم أو موظف، بما في ذلك الخليفة، إذا رأت ذلك ضروريًا لإزالة الظلم.

في الأنظمة القانونية الوضعية، توجد عادة ثلاث درجات أو أكثر من درجات التقاضي. فالقرار الذي تتخذه محكمة ابتدائية لا يكتسب الدرجة القطعية ويصبح حكماً نافذاً إلا بعد استنفاد حقوق الطعن، وقد يحتاج ذلك إلى مراحل كثيرة مثل الاستئناف والنقض والتمييز والمحكمة الدستورية العليا، وتصديقها، مما يؤدي إلى طول مدة التقاضي وتأخر العدالة سنواتٍ، وتراكم ملايين الملفات في المؤسسات القضائية. وعليه، يعتبر الحكم في النظام القضائي الإسلامي مبرماً، لا يقبل الطعن، ولا توجد محاكم استئناف، أو محاكم تمييز، أو محاكم عليا، أو محاكم دستورية، كما هو الحال في الأنظمة القانونية البشرية الحديثة. فالقضاء في الإسلام ذو درجة واحدة، وحكمه قطعي مبرمٌ مُلزمٌ للأطراف. ولا يوجد طريق للاعتراض على الحكم أمام محكمة أعلى. ومع ذلك، هناك استثناءان لهذا:

الأول، إذا كان الحكم الصادر يتعارض مع نص شرعي قطعي.

والثاني، إذا ظهر بوضوح أن الحكم مخالف لحقيقة الواقع. ولهذا السبب، يُشترط في القاضي أن يكون مسلماً حراً، عاقلاً بالغاً عادلاً يوثق بشهادته، وأن يكون إلى جانب ذلك، فقيهاً متخصصاً في الفقه الإسلامي، يعرف الواقعة التي ينظر فيها، ويعرف مدارها من الأحكام الشرعية، ويعرف كيفية تنزيل الأحكام على الوقائع. يشترط في قاض المظالم إلى جانب شروط القاضي، أن يكون رجلاً (لأنه ينظر في قضايا الحكم ويحكم فيها) ومجتهداً يملك ملَكة الاجتهاد في الفقه، ويملك التمييز في صحة الاستنباط والقدرة على استنباط الأحكام من الأدلة الشرعية.

بهذه الطريقة، يحقق النظام القضائي في الإسلام العدالة بسرعة فائقة. فالقضايا لا تستمر لسنوات كما هو الحال في الأنظمة القانونية البشرية الحالية. وبما أن أساس القرارات هو الشريعة الإسلامية، فإنها لا تكون متناقضة ولا متغيرة تبعاً لأهواء البشر ورغباتهم أو للزمان والظروف كما هو الحال في الأنظمة القانونية الحديثة. ولا يوجد في النظام القضائي في الإسلام حصانة لأحد، بخلاف ما هو سائد في الأنظمة القانونية الحالية، كحصانة الرؤساء والوزراء وأعضاء البرلمانات وغيرهم، فلا حصانة لأحد في النظام القضائي الإسلامي. ففي تركيا على سبيل المثال، هناك ضمانات قانونية تمنع محاكمة الرئيس رجب طيب أردوغان حتى لو ارتكب جريمة. ولا يمكن فتح تحقيق بحق الرئيس أو نوابه أو وزرائه إلا بأغلبية مطلقة في البرلمان، وهذا التطبيق يكاد يكون مستحيلاً لأن أغلبية البرلمان بيد الحزب الحاكم.

يستند النظام القضائي في الإسلام قبل كل شيء إلى العقيدة الإسلامية. بخلاف الأنظمة القضائية السائدة التي تجتمع بكونها تخضع لتشريعات أشخاص وعقول قاصرة، سواء كانت من تشريعات البرلمانات أو قناعات المحلفين. وبشرية هذا الأساس يفتقر إلى الوازع الإيماني الذي يوفر طمأنينة الرضى لحكم القاضي. وذلك، بخلاف القضاء في الإسلام، فالقاضي هو شخص يؤمن بالله واليوم الآخر، ويعلم أنه سيُحاسب على أحكامه، ويدرك أنه سيواجه في النهاية ثواب الله أو عقابه. وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث: " القضاة ثلاثة: قاضيان في النار، وقاض في الجنة، رجل قضى بغير الحقِّ فعلِمَ ذاك فذاكَ في النار، وقاض لا يعلم فأهلك حقوق النَّاسِ فهو في النار، وقاض قضى بالحقِّ فذلك في الجنَّة".

وكذلك، أطراف الدعوى، يعلمون أن حكم القاضي هو بيان لحكم شرعي، يقوم على الأدلة والبينات، فيكون خضوعهم لحكم القاضي خضوعاً للحكم الشرعي، ويعلمون أيضاً بشرية القاضي، وأنه يحكم بشرع الله ولكن على نحو ما يسمع، ويعلمون تحذير النبي صلى الله عليه وسلم في هذا: "إنَّما أنا بَشَرٌ وإنَّكُمْ تَختَصِمُونَ إلَيَّ، ولَعَلَّ بَعْضَكُمْ أنْ يَكونَ ألْحَنَ بحُجَّتِهِ مِن بَعْضٍ، فأقْضِي علَى نَحْوِ ما أسْمَعُ، فمَن قَضَيْتُ له مِن حَقِّ أخِيهِ شيئًا، فلا يَأْخُذْهُ فإنَّما أقْطَعُ له قِطْعَةً مِنَ النَّارِ".

فالنظام القضائي في الإسلام يتميز بتركيبته الفريدة التي تستمد شرعيتها وأحكامها بالكامل من الشريعة، وهو نظام ذو درجة واحدة ويعمل بسرعة. وعلى عكس الأنظمة القانونية البشرية، فإن مصدر الأحكام ليس القوانين المتغيرة، بل هو الأدلة الشرعية الثابتة؛ وهذا يشكل أساس الانسجام مع الفطرة الإنسانية والعدالة الحقيقية. ومن خلال محاكم القضاء، والحسبة، والمظالم، تتحقق العدالة على جميع المستويات، بدءًا من النزاعات بين الأفراد وصولًا إلى الحق العام وأعلى مستويات الدولة. إن المؤهلات الأخلاقية والعلمية العالية المطلوبة في القضاة تعزز دقة القرارات وموثوقية النظام. وعدم وجود حصانة لأي شخص، بدءاً من رئيس الدولة إلى أدنى موظف، يجعل القضاء الإسلامي نظاماً عملياً راسخاً يمنع الظلم ويكرس العدالة بشكل مرنٍ سريع، بأحكامٍ قطعيةٍ نافذةٍ غير متحيزةٍ.

كما نعلم جميعًا، فإن أنظمة الحكم البشرية المطبقة حاليًا في العالم الإسلامي تتناقض مع الإسلام الذي هو تشريع الله، وتخالف الفطرة البشرية التي خلقها الله. ولهذا السبب، نعيش عالم المظالم التي لا تنتهي، ولا يمكن فيها فرض عقوباتٍ رادعةٍ على الجرائم، ولا يمكنها كبح معدلات الجريمة، وتمتلئ السجون، وتختفي السلامة والطمأنينة المجتمعية. إن عالم اليوم في ظل الأوضاع السائدة مرشَّحٌ للمزيد من الانحلال والدمار الفردي والاجتماعي والمجتمعي الذي عشناه ونعيشه. إن السبيل الوحيد لوقف هذا المسار، بلا شك، هو إعادة نظام الإسلام إلى الحياة، وإحياء دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة في الحياة من جديد، وتطبيق الأنظمة الإسلامية بشكل كامل ومُتقن، على النحو الذي يرضي الله رب البشر.

لماذا يُحارب حزب التحرير؟

ليس غريباً أن يُحارَب حزبٌ لا يعترف بقواعد النظام الدولي القائم، ولا يستأذن الأنظمة الحاكمة في حمل فكرته، ولا يقبل أن تكون شرعيته مستمدة من دساتير بشرية أو اعترافات سياسية. فحزب التحرير، منذ نشأته، لم يدخل في صراع جزئي مع نظام بعينه، بل دخل في صِراع جذري مع الإطار الفكري والسياسي الذي تقوم عليه هذه الأنظمة أصلاً، ولذلك كان استهدافه أعمق وأشد من استهداف غيره.

إن الأنظمة القائمة في بلادنا تشترط على أي عمل سياسي أو دعوي أن يحصل على تصريح وإذن منها، وهذا التصريح ليس إجراءً إدارياً بريئاً، بل عقد إذعان فكريّ وسياسي، يتضمّن الاعتراف بالحدود الوطنية التي رسمها الاستعمار بين بلاد المسلمين حين قسمها بعد أن هدم خلافتهم، والإقرار بشرعية الدولة القُطرية، وقبول النظام الديمقراطي بوصفه مرجعية الحكم والتشريع. وهذه الشروط ليست شكلية، لأنّ من يقبل بها يكون قد اعترف ضمناً بأن السيادة للشعب لا للشرع، وبأن الأمة مقسَّمة شرعاً وسياسياً، وبأن ما فرضه المستعمر أصبح واقعاً لا يجوز تغييره.

من هنا يرفض حزب التحرير مبدأ أخذ التصريح أو طلب الإذن من الأصل، لأنه يرى أن الدعوة إلى الإسلام ليست منحة تُعطى من حاكم، ولا رخصة تُستخرج من وزارة، بل هي تكليف شرعي من الله سبحانه وتعالى، الذي قال: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾. وقال عز من قائل: [مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ] فكيف يُطالَب من يحمل هذا الخطاب أن يطلب الإذن ممن يقوم نظامهم أصلاً على تعطيل شرع الله تبارك وتعالى؟ فيُضيَّق عليه، ويُمنع، ويُلاحَق شبابه، وتُلفَّق لهم التهم الجاهزة من قبيل "التطرف والإرهاب"، ليس لأنه مارس العنف والعمل المسلح، بل لأنه يفضح هذه الأنظمة الخائنة، ويكشف حقيقة ارتباطها بالدول الاستعمارية، ويُسقِط عنها شرعية التمثيل الإسلامي أمام شعوبها.

إن الخطر الذي يمثله حزب التحرير في نظر الدول الاستعمارية وأذنابها حكام المسلمين لا يكمن في سلاح يحمله، ولا في عمل عسكري يهدد به، بل في مشروع فكري عريق ينسف الأسس التي قامت عليها الدولة الحديثة (العلمانية) في البلاد الإسلامية. فهو لا يطالب بإصلاح جزئي، ولا بتغيير الوجوه فقط، بل يعمل لإزالة أنظمة كاملة بُنيت على غير الإسلام وتحكم بغير شرعه، وإقامة نظام يستمد تشريعه وسيادته من الوحي، لا من الأمم المتحدة ولا من السفارات الأجنبية.

ولهذا فإن محاربة حزب التحرير ليست رد فعل على أفعال ميدانية، بل هي إجراء استباقي ضد فكرة إن قُدّر لها أن تنتشر فلن تترك للنظام القائم مبرراً للبقاء. فالفكرة التي تقول إنّ الحكم لله، وإن الأمة واحدة، وإن الاستعمار عدو، وإن الحكّام أدوات بيد الاستعمار، هي فكرة لا يمكن احتواؤها ولا تدجينها، ولذلك لا يُسمح لها بالعمل أصلاً.

وخلاصة الأمر إن حزب التحرير يُحارَب ليس لأنه خالف نظاماً بعينه، بل لأنه رفض الأنظمة الوضعية كلها، وليس لأنه طالب بامتيازات، بل لأنه رفض الاعتراف بشرعية ما هو قائم، وليس لأنه دعا إلى الفوضى، بل لأنه دعا إلى تغيير مبدئي يعيد تعريف السياسة والسلطة والشرعية من أساسها. ومن هنا نفهم أن المعركة مع حزب التحرير ليست معركة أمنية ولا قانونية، بل حرب فكرية وحضارية، وأن شدّة الهجوم عليه لن تقضي عليه ولن تخيف شبابه أو تفت في عضدهم، بل تكشف عن

ثم إن جوهر الصراع لا يتعلّق بحزب بعينه، بل بالفكرة التي يحملها. فحزب التحرير يدعو صراحة إلى توحيد الأمة الإسلامية، ويرفض القومية والوطنية، ويعتبرهما أفكاراً دخيلة مزّقت المسلمين وحوّلتهم إلى شعوب متناحرة تخدم مصالح غيرها. وهذه الدعوة تحديداً هي أكثر ما يُقلق الدول الاستعمارية، لأن وحدة الأمة الإسلامية تعني سقوط أدوات السيطرة، وانهيار منظومة النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري التي بُنيت على التجزئة المقيتة.

ولأن المستعمر لا يحكم معظم البلاد الإسلامية مباشرة في هذه الأيام، وإنما يحكمها عبر أنظمة محلية (وطنية وقومية) وظيفية، فإن مواجهة حزب التحرير تتم غالباً بأيدي هذه الأنظمة. خوف خصومه من الفكرة العظيمة التي يحملها، والدولة التي يسعى لإقامتها، والتي ستغير مجرى التاريخ كما فعلت دولة الإسلام الأولى التي أقامها رسول الله ﷺ، إنها دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة؛ لهذا يقف العالم كله في وجه حزب التحرير ويحاربه، ولكن النصر حليفه بإذن الله وعداً من الله، قال تبارك وتعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، وقال عز من قائل: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾.

بقلم: أ.هيثم الراجحي

المدير المسؤول
منصف المقدم
رئيس التحرير
فتحي بن عمارة
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس 71345950
الهاتف 71345949
M . I . P